# الفصل السادس

## إشكالية الديمقراطية في الناصرية.. من عبد الناصر إلى الناصريين

## (في ضرورة الناصرية.. في خطورة الناصرية!)

«إنني مؤمن بثورة 23 يوليو إيمانًا لا يتزعزع.

إنني مؤمن بعبد الناصر ومحب له كمؤسس لمصر الثورة، مصر التصدي للاستعمار، مصر القطاع العام، مصر التصنيع وكهربة الريف، مصر العمال والعاملات، مصر الإصلاح الزراعي.. إلى آخر النواحي المشرقة التي حققناها في عصره العظيم.

ولكنني تعلمت ودفعت غاليًا لأتعلم أنه في كل العصور، وحتى في عصر عبد الناصر، كانت هناك الفئران التي تنخر في أساس البناء».

**صلاح جاهين**[38]

(38) رسالة إلى جريدة «الأهالي».

(ردًا على ما رصده جاهين في مقدمة رسالته من أن الجريدة نسبت إليه، وبنص عبارته: «أقوالًا غير صادقة تمس إخلاصي وانتمائي السياسي»!.. لكن المثير حقًا للاستغراب والتساؤل أن الجريدة رغم ذلك تجاهلت رسالة جاهين تمامًا ولم تنشرها ولم تشر إليها! وقد قدمت «سامية جاهين» - ابنته المتميزة الموهوبة على طريق أبيها - رسالة مبدعنا الكبير إلى جريدة «أخبار الأدب»، التى نشرت نصها في العدد التذكاري القيم المخصص لجاهين بتاريخ 2005/6/5).

أما بعد قيام ثورة 23 يوليو فقد كانت الثورة تبحث عن طريق جديد للديمقراطية، وكانت تجتهد من أجل صيغة للديمقراطية تناسب المرحلة والثورة: أي كمرحلة ثورية، أو ثورة في مرحلة انتقال.

ويشرح الميثاق[39] هذه الصيغة والاجتهاد، على نحو منطقي وبسيط:

- «تحالف الرجعية ورأس المال المستغل يجب أن يسقط. ولا بد أن ينفسح المجال بعد ذلك ديمقراطيًا للتفاعل الديمقراطي بين قوى الشعب العاملة، وهي الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية. إن تحالف هذه القوى الممثلة للشعب العامل هو البديل الشرعي لتحالف الإقطاع مع رأس المال المستغل، وهو القادر على إحلال الديمقراطية السليمة محل ديمقراطية الرجعية».

**مضيفًا:**

- «إن الوحدة الوطنية، التي يصنعها تحالف هذه القوى الممثلة للشعب، هي التي تستطيع أن تقيم الاتحاد الاشتراكي العربي ليكون السلطة الممثلة للشعب والدافعة لإمكانيات الثورة والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة».

(39) الباب الخامس: «عن الديمقراطية السليمة».

**مضيفًا أيضًا:**

- «إن الحاجة ماسة إلى خلق جهاز سياسي جديد داخل إطار الاتحاد الاشتراكي العربي يجند العناصر الصالحة للقيادة وينظم جهودها ويبلور الحوافز الثورية للجماهير ويتحسس احتياجاتها ويساعد على إيجاد الحلول الصحيحة لهذه الاحتياجات».

هذا إلى جانب التجربة ذات القيمة والأهمية الخاصة «لمنظمة الشباب الاشتراكي» التي تستحق المزيد من الدراسة والتقويم والتقدير[40]، فهذا الكتاب المرجع يعتبر الدراسة الأوفى والأدق في تجربة هذه المنظمة الثرية بالغة الحيوية.

بالإضافة إلى ما يقول به الميثاق، وتعود الوثيقة التالية للثورة «بيان 30 مارس» في عام 1968 لتؤكده، حول: «إطلاق القوى الخلاقة للحركة النقابية، سواء في نقابات العمال أو نقابات المهنيين».

وبصعيد آخر، ديمقراطي تنظيمي على نطاق الأمة العربية ككل، يطرح الميثاق[41]:

- إن قيام اتحاد للحركات الشعبية الوطنية التقدمية في العالم العربي أمر سوف يفرض نفسه على المراحل القادمة من النضال».

ونستطيع القول بأن صيغة ثورة يوليو واجتهاداتها في قضية أو إشكالية الديمقراطية، لم تتح لها فرصة كافية للممارسة والاختبار، لكن في عام 1968 إقرار معلن بأن ثمة مشكلة، يتضح ذلك فيما تحدث به «بيان 30 مارس»، وبنص عبارته، عن «المشاكل التي عاناها الاتحاد الاشتراكي»، وإن لم يرجع تلك

(40) كتاب المفكر والقيادي التقدمي الكبير عبد الغفار شكر: «منظمة الشباب الاشتراكي - تجربة مصرية في إعداد القيادات 1963 . 1976» الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية عام 2004.

(41) الباب التاسع: «الوحدة العربية».

«المشاكل» في ذلك الوقت: «إلى قصور أو عيوب في صيغته العامة، وإنما كانت أسباب القصور والعيوب ترجع إلى التطبيق»، بنص عبارته أيضًا.

لكننا نذكر أن جمال عبد الناصر قال بعبارة صريحة إن لم تكن لاذعة:

«إن تنظيم الاتحاد الاشتراكي حتى الآن تنظيم على الورق، برغم مؤتمرات الوحدات الأساسية».

بجانب ملاحظته المثيرة للانتباه، في حديثه عن تحالف قوى الشعب التي تشكل التنظيم: إن الرأسمالية الوطنية ما زالت هي الأنشط بين كل قوى تنظيم الاتحاد الاشتركي!.

وتعليقًا على نشاط «أمانة الرأسمالية الوطنية» قال عبد الناصر:

«أخشى أن نجد، أننا كتلنا الرأسمالية الوطنية فقط لأنها متكتلة وجاهزة فعلًا ومن السهل تجميعها أما بقية القطاعات أو قوى الشعب، فسنجد أننا لا نستطيع تجميعها. إن عملية الأخ أمين الرأسمالية الوطنية سهلة جدًا».

(هذه كلمات ترد بل ومعانٍ تتكرر على لسان جمال عبد الناصر، في محاضر اجتماعات «الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي 1964 ـ 1965»، التي ترأسها عبد الناصر بنفسه[42]، المنشور بعض نصوصها في أكثر من مرجع، من أسبقها كتاب «أوراق ناصرية ـ في ملف سري للغاية». ثم إنه تحدث أيضًا عن التفكير الجدي في صيغة التعددية الحزبية، مما توقفنا عنده في الفصل السابق.

كل ذلك يعبر عن عدم سكون، أو ركون إلى صيغة نهائية واجتهاد يتوفر استقرار عليه أو اطمئنان إليه.

والحق أن قوى الشباب، التي انتمت إلى فكر جمال عبد الناصر (الناصرية)، وأسست في جامعات مصر بعد رحيل قائد الثورة ما عرف «بأندية الفكر الناصري»،

(42) د. رفعت السعيد، دار الثقافة الجديدة 1975.

في حقبة السبعينيات، في مواجهة الردة والثورة المضادة للنظام الانقلابي الذي ترأسه السادات، هذه القوى دخلت في نقاشات ضرورية بقدر ما هي ثرية وربما ساخنة وصاخبة أيضًا، حول مآل الاتحاد الاشتراكي العربي وقضية الديمقراطية، وإلى أي مدى يجب أن تختلف النظرة فيهما، بين مرحلة كانت توجد فيها الثورة في سلطة الدولة، كما كان الحال في ظل جمال عبد الناصر، ومرحلة انتقلت خلالها الثورة إلى الشارع وصعدت الثورة المضادة إلى السلطة كما في الحال آنئذ، خاصة بعد عام 1974 الذي أسفر فيه ـ وابتداءً منه ـ الانقلاب بزعامة السادات عن وجهه الرجعي والتابع كاملًا.

ثم كانت الإجابة على السؤال، التي وصل إليها، وأجمع عليها، التيار الناصري الشاب مع انتصاف السبعينيات، وبعد النقاش الممتد بأقصى حيوية، داخل ما عرف «بلقاء ناصر الفكري».

(وهو اللقاء: الذي كان كجمعية عمومية لأبناء هذا التيار في تلك المرحلة، يلتقون فيها كل عام في جامعة «عين شمس» لعدة أيام، ابتداءً من 28 سبتمبر يوم ذكرى رحيل جمال عبد الناصر، وقد استمر ذلك بانتظام، حتى آخر انعقاد «للقاء ناصر الفكري» في 28 سبتمبر عام 1977، حيث حوصر أمنيًا بعد الاتجاه السلطوي «المحموم» لازدياد قبضة الدولة البوليسية، وعدم سماحها بأي تحرك شعبي مستقل. خاصة وقد شعرت السلطة والسادات بالخطر المحدق مع انتفاضة 18 و19 يناير الشعبية الهادرة في أوائل العام نفسه!).

كانت إجابة التيار الناصري الشاب، خصوصًا بعد حوارات (1974 ـ 1975)، وكما تبلورت واستقرت في (1976)، وتؤكدها وثائق وأوراق «لقاء ناصر الفكري» في سبتمبر بجامعة عين شمس (الذي أضيف إليه «لقاء يوليو» في جامعة الزقازيق، ثم «لقاء يناير» في جامعة المنصورة) هي ـ فيما يمكن أن نخلص إليه ونلخصه:

> إنه إذا كان التنظيم الشعبي «الاتحاد الاشتراكي العربي»، وفي القلب منه التنظيم الطليعي، وإلى جانبهما منظمة الشباب الاشتراكي، هي أدوات تنظيمية ثورية، في خدمة الشعب والثورة،

في حال ما إذا كانت الثورة في سلطة الدولة، كما كانت في أثناء حضور جمال عبد الناصر وقيادته، وإذا كان بالإمكان تطويرها وتصحيح الممارسة فيها باستمرار في ظل احتفاظ الثورة بالسلطة؛ فإن هذه الأدوات التنظيمية نفسها في ظل وُثُوب القوى المضادة للثورة إلى سلطة الدولة، كما هو حادث خصوصًا منذ عام 1974، تصبح مجرد أدوات في خدمة الردة والثورة المضادة، وتتحول معها فكرة التنظيم ثنائي التركيب (شعبي ـ طليعي) كصيغة ثورية، واجتهاد ديمقراطي تصيب فيه الممارسة وتخطئ، إلى مجرد «حزب واحد» لديكتاتورية الرجعية العائدة، التي يدير البلاد تحت سطوتها حلف القوى القديمة والجديدة المضادة للثورة.

كانت هذه هي إجابة الشباب الناصري، الذين التقوا عليها، منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين.

لذلك كان التيار الناصري هو أسبق التيارات السياسية ـ الفكرية في مصر على الإطلاق إلى الأخذ بصيغة التعددية الحزبية.

وقتها:

مضى النظام الحاكم المرتد لتكتمل منظومته ومشروعه (مع العودة إلى الرأسمالية تحت اسم الانفتاح ـ والتبعية والصلح المنفرد مع العدو تحت اسم السلام)، فأضاف إلى ذلك ما أسماه في البداية «المنابر»، ثم «تحويل المنابر إلى أحزاب»، وعندها تقدم الناصريون الشباب، مع قيادات مناضلة ثورية، رفيعة القدر والدور، من الجيل الذي سبق، جيل يوليو (في الصدارة: كمال رفعت ـ د. عبد الكريم أحمد)، تقدموا معًا من أجل (منبر ناصري)، ثم (حزب ناصري)، لكن النظام الرجعي برئاسة السادات كان من اليقظة والتربص الشديد، بحيث لم يكن ليمانع في مثل ذلك بالنسبة لأية قوة أو تيار، فيما عدا «الناصريين»!.

وبالفعل أتاح ليسار يقوده خالد محيي الدين، أحد قيادات يوليو التاريخية، تكوين منبر فحزب، وأتاح آخر لما اعتبره اليمين، واختص لنفسه بما أسماه الوسط على أساس - كما روج إعلام النظام وعلى لسان رئيسه: «الوسط».. اختيار الجماهير الطبيعي وهو حزب الدولة والحكم الأنسب للشعب باستمرار!.

وكان في تقدير النظام المرتد وقتها أنه من السهل الميسور، الهجوم الدائم على حزب اليسار باعتبار: (.. أولئك من الشيوعيين أصحاب النظريات المستوردة غير المعبرين عن شعبنا، والبعيدين كل البعد عن خصائصه. وخاصة في ظل «دولة العلم والإيمان» و«الرئيس المؤمن» كما كان السادات يطيب له أن يطلق عليها وعلى نفسه!). مع الهجوم الدائم - في الوقت ذاته - على حزب اليمين باعتبار: (هذه هي الرجعية التي تريد أن تشدنا إلى الوراء وتبغي العودة بنا إلى ما قبل يوليو والثورة!).

أما الناصريون، فكيف كان بإمكان النظام أن يقوم بالهجوم عليهم وتشويههم؟!

وعلى الأخص في ظل جماهير تؤمن بطريق جمال عبد الناصر، وتحمل صوره وتفتقده، وتتذكره بالحسرة والشجن في كل وقت، وكان نظام السادات نفسه لا يزال يحاول أن يغازل هذه الجماهير بقولته الدائمة: «نحن على طريق وخط عبد الناصر»، فترد الجماهير الواعية المنتبهة بتلك السخرية الهائلة المشهورة، اللاذعة بقدر ما هي ممرورة: «نعم! السادات على خط جمال عبد الناصر فعلًا.. لكن بأستيكة!».

هكذا كان إصرار النظام، وتعنته الدائم، بما لا يقبل تراجعًا أو ترددًا على مدار ربع قرن كامل (من 1977 إلى 1992)، على عدم وجود أي كيان تنظيمي أو حزبي للناصريين، فهم بالنسبة له الخطر بعينه، الذي ليس بمقدوره الهجوم عليه أو تشويهه، أو الحد من جماهيريته، وفي كلا عهدي النظام، أو الجمهورية الثانية (السادات - تابعه مبارك).

وكانت المحاولة الخائبة المثيرة للسخرية التي اتضحت، كما في تعقيب ومقاطعات السادات للرؤية المعارضة الشاملة الدقيقة للطالب الناصري القيادي

حمدين صباحي (في ذلك الوقت رئيس اتحاد طلاب جامعة القاهرة ونائب رئيس اتحاد طلاب جامعات مصر)، أثناء اللقاء مع ممثلي الطلاب عقب انتفاضة 18 و19 يناير 1977، متمثلة ـ أي تلك المحاولة ـ في أن الناصريين هم من يتبعون «مراكز القوى»، أي رجال في نظام عبد الناصر أطاح بهم السادات في 15 مايو لينفرد بالسلطة!. لكنها محاولة بائسة خائبة للغاية، مؤكدًا ذلك إفشالها ودحضها بردود وتفنيد حمدين، بطلاقة واقتدار، ولأن أولئك الرجال كانوا في زنازين السادات ـ منذ مايو 1971 ـ بينما الشباب الجديد حتى بحكم السن، لا يعرفهم ولم يلتقِ بهم على الإطلاق!.

لكن المحاولة الأخرى، الخبيثة، التي حاول من خلالها نظام السادات التخلص من الحضور القوي للناصريين، والتأثير الهائل لهم وسط الجماهير سواء في الجامعة أو المجتمع ككل، هو محاولة إعادة الروح ومساحات الحركة المتزايدة باطراد، لتيار اليمين الديني المتمثل في جماعة الإخوان المسلمين، وما لف لفها على نحو أو آخر ـ ذلك لمقاومة حضور وتأثير التقدميين واليساريين بعامة والتيار التقدمي الناصري بخاصة!.

وقد خرج اليمين الديني من القمقم، وشجعه نظام السادات وأجهزته الأمنية: كما يعترف الإخوان ورجال تلك المرحلة منهم ـ الشباب آنذاك ـ مثل «عبد المنعم أبو الفتوح» الذي يتوقف أمام ذلك ويتحدث عنه بوضوح وإسهاب في مذكراته[43] (بعنوان «شاهد على تاريخ الحركة الإسلامية في مصر»). معبرة عن ذلك ـ بجلاء ـ عبارته عن تيارهم في زمن السادات: «كانت الدنيا مفتوحة أمامنا... ولم تكن هناك العقبات التي كانت في عهد النظام الناصري فيما قبل أو نظام مبارك فيما بعد...».

أضف إلى ذلك تحول مصر لأول مرة في تاريخها ـ ابتداءً من عهد السادات ـ إلى بلد تشهد هجرة واسعة لأبنائها، وأن مصر أصبحت بلدًا طاردًا بعد أن ضاق الخناق بشعبها وخيم على أنفاسها نظام فاسد بدأ في ذلك العهد في السبعينيات، بعودة

(43) دار الشروق 2009.

التفاوت الطبقي الصارخ وظهور «المليونيرات» ـ لفظةً وواقعًا ـ لأول مرة بعد ثورة 1952 ، أو «القطط السمان» كما أُطلق عليهم في ظل «انفتاح» النهب والرأسمالية الطفيلية ، ثم تحولهم بعد ذلك في عهد مبارك إلى «حيتان» وأصحاب «مليارات» لا ملايين ، وحيث تحول «الفساد الآخذ في الاستشراء» في دولة السادات ، إلى دولة كاملة الأركان من الفساد تقوم عليه ونظام لا يعرف غير انحرافاته وسوءاته في عهد مبارك!.

وهكذا ذهب البعض بحثًا عن الرزق في دول أو دويلات «النفط» في الخليج والسعودية ، لكنهم مع الأسف عادوا أيضًا إلى مصر بأشكال ومفاهيم للدين والإسلام لم تعرفها مصر في كل تاريخها ، مفاهيم لدين شكلي وسطحي يركز على المظهر ووجوب حجب المرأة ليس بمجرد خمار أو نقاب إنما حجبها عن المجتمع ، والدور والأداء الجديرة بهما ، أما الرجل فلا يكون متدينًا ومؤمنًا حقًا إلا بلحية وجلباب ، والأهم تزمت غريب مقيت في كل شيء وشأن من شئون الحياة.

تضييق شديد على الناس في كل أمر ، ضيق أفق صارخ ، إنه الدين في الأعراف والتقاليد الرجعية (السعودية ـ الوهابية) منذ سيطر فيها ، اتجاه ديني لمؤسسه محمد بن عبد الوهاب وأتباعه ، مترافقًا مع مؤسس الأسرة السعودية عبد العزيز آل سعود ، الذي أخذت أسرته السلطة في البلاد غدرًا وجبرًا على امتداد عقود طالت ، بل بلغ بها الشطط والكبر والتجبر حد أن حولت أرض الرسالة السماوية الخاتمة الخالدة ، أرض الحجاز ومكة المكرمة والمدينة المنورة ، وجعلتها تحمل اسم الأسرة ذاتها فصارت: «المملكة السعودية»!.

**هكذا:**

إلى جانب إطلاق نظام السادات العنان ـ والإمكانيات غير المحدودة على حساب الجميع ـ لجماعة الإخوان المسلمين ، عاد بعض الذين قام «بتهجيرهم» النظام بسياساته الاجتماعية ، إلى مصر «بالوهابية السعودية».

**وهكذا أيضًا:**

حينما قامت ثورة 25 يناير الشعبية في عام 2011، فوجئ الجميع بالحجم الهائل، لأولئك الذين عرفوا بتسمية «السلفيين»، إلى جانب «جماعة الإخوان المسلمين»!.

والحق أنه فحسب، قد انكشف الغطاء!. (ضمن الكثير الذي يحسب لثورة يناير).

أما الناصريون وغيرهم من قوى وطنية ومن تيارات أخرى غير تيار اليمين الديني، فإن «نظام الجمهورية الثانية» ركز على تفتيت هذه القوى، وإذا أتيحت لها أحزاب (كما أتيح للناصريين، ومتأخرًا جدًا حزب بحكم قضائي في عام 1992)، فإن أجهزة النظام السياسية ـ الأمنية قامت بكل ما في وسعها، داخل هذه الأحزاب، اختراقًا وتكسيرًا واستغلالاً لنقاط ضعف... إلخ ـ (انظر أحزاب التجمع ـ الوفد ـ العمل ـ الغد ـ وغيرها إلى جانب الناصري).

حينما قامت ثورة 25 يناير 2011 أيضًا..

كان التيار الناصري قد تلاقى مع التيار الليبرالي/ الرأسمالي في قضية الديمقراطية بمفهوم التعددية الحزبية، وكان غيره من التيارات الأساسية (تيار اليسار الماركسي ـ التيار السياسي الإسلامي) يعلن الموقف نفسه.

لكن كان التيار الناصري ـ كما ذكرنا ـ هو الأسبق إلى اتخاذ ذلك الموقف، منذ انتصاف السبعينيات.

وحينما قامت ثورة 25 يناير، اتجه الجميع إلى صيغة التعددية الحزبية، بل وأنشأ «الإخوان المسلمون» حزبًا، وأنشأ «السلفيون» أكثر من حزب، كما شرعت فصائل الماركسيين في تأسيس أحزابها.

## في ضرورة الناصرية.. في خطورة الناصرية:

في كل حال صار اليساريون الماركسيون، واليمينيون الدينيون، إلى جانب العروبيين التقدميين الناصريين، في موقف واحد في قضية الديمقراطية خصوصًا

من حيث مفهوم التعدد الحزبي، وحقوق التظاهر السلمي والاجتماع والإضراب... إلخ، وصار ذلك مجال التقاء للجميع في قضية مهمة حيوية مع اليمينيين الليبراليين!.

لكن إذا كان هؤلاء جميعًا لا يكفون عن الإشارة إلى ما يعرف بأزمة مارس سنة 1954 ـ بمناسبة ومن دون مناسبة! متهمين ثورة عبد الناصر بأنها لم تكن ليبرالية في ذلك التاريخ؛ لأنها لم تنتهج التعدد الحزبي آنذاك.

**فأولًا**: لم تَدَّعِ ثورة عبد الناصر أنها «ليبرالية»، وقد سعت واجتهدت من أجل صيغة أخرى للديمقراطية، في ظرف ثورة، وفي ظرف مرحلة تحول، غير الصيغة التي تطرحها الليبرالية.

**وثانيًا**: لم يكن بالتأكيد وقتذاك، لا اليسار الماركسي، ولا جماعة الإخوان المسلمين (وهي الأطراف التي تحالفت مع بقايا النظام القديم، ضد قيادة ثورة 23 يوليو في أزمة مارس)، لم يكن أي منها يؤمن على الإطلاق بالتعددية الحزبية، ولا يلتقي مع الليبرالية في شيء منها.. اللهم إلا التقاء الإخوان المسلمين معها في الجانب الاجتماعي الاقتصادي بمفهومه الرأسمالي التقليدي!.

لكن موضوع الرجوع المستمر لخصوم ثورة يوليو، إلى ما يعرف بأزمة مارس، من غير أساس موضوعي، بل على نحو ممتلئ دومًا بالمغالطة واللغط المقصود للتشويش والافتئات، يستحق عودة أكثر تركيزًا في سطور هذا الكتاب.

الأهم هنا، أنه إذا كانت (الناصرية) لدى عبد الناصر قد التقت مع كل التيارات في نقاط مهمة وقضايا جوهرية باستثناء التيار الليبرالي، فإن (الناصرية) في إضافة للناصريين بعد عبد الناصر التقت أيضًا مع تيار الليبرالية في قضية التعددية الحزبية.

لكن الناصريين ـ حتى هنا ـ كانوا يبدأون من حيث انتهى عبد الناصر، بل من حيث ما كان عبد الناصر قد بدأ التفكير والشروع فيه بالفعل (مع مراعاة أن لكل عصر ولحظة تاريخية معايير وطريقة تفكير، ولا يصح تقييم شيء إلا في وقته وظرفه!).

ولهذا نستطيع أن نقول هنا، مؤكدين مجددًا، أن «الناصرية» أخذت بذلك واستلهمت أفضل ما في التيارات الأخرى جميعًا، والتقت معها فيه، إلى جانب إضافات وإضاءات الناصرية الخاصة المتميزة، لتصبح تيار المستقبل، والضرورة التي لا بديل لها، من أجل تحقيق أهداف الوطن والأمة التي لا غنى عنها.

وهذا جانب من حديث: في ضرورة الناصرية، لحسن الحظ.

وجانب أيضًا في الوقت ذاته من حديث: في خطورة الناصرية، التي تستشعرها كل التيارات الأخرى إزاءها؛ ولذا تتجمع أحيانًا وتتحالف ضدها، لسوء الحظ!.

## صوت صديق:

ثم يطيب لنا أن نتوقف قرب نهاية هذا الفصل، أمام قول يستحق التأمل، على طريقتنا في ختام معظم فصول الكتاب. ليس فحسب تحية لقائل له مكانته، وإنما أيضًا دعوة لتأمل قول له قيمته، وهو هنا صوت صديق.

يقول اليساري الكبير الراحل د. محمد السيد سعيد، المفكر المناضل وأحد أنقى رموز جيل السبعينيات، (صديق الناصريين المخلص الموضوعي)، في العدد الأول من جريدة «الكرامة» ـ لسان حال حزب «الكرامة» [44]:

> «أعتقد أن الحل الناصري هو حل متوازن وخاصة في المفهوم الاجتماعي وأن الدور القوي للدولة لا يكون مهيمنًا، وفي نمط الاختيار بين «العام» و«الخاص» وإعادة تعريفه.. قضية التوازن الاجتماعي والطبقي.. وكلها قضايا مطروحة للمستقبل. فالناصرية لديها مفهوم عميق للنهوض الوطني والتركيز على القدرات البشرية... وكل ذلك مرهون بقيام الناصريين بمحاولات اجتهادية نظرية تتبنى البرنامج الناصري في الممارسة، وتبني الحالة المؤسسية... ومطلوب

(44) العدد الأول (سبتمبر 2005).

من الناصريين إعلامًا أكثر تنوعًا وامتلاك أدوات مثل التليفزيون والراديو، مطلوب حزب كبير وليس حزبًا لشلة... نريد اجتهادًا ضخمًا في مستوى العلاقة مع اليسار، خاصة أن هناك ملامح للمستقبل لتحالف قوى اليسار والذي يقود ذلك يكسب المباراة الأساسية... والناصرية إلى حد كبير هي تذكرة دخول للمستقبل؛ لأنها تجاوب على كل أسئلته في القضايا الكبرى والمحاور المهمة للمجتمع...».

## إضاءة على جانب جوهري:

يمكن اعتبار هذه الخاتمة للفصل، هامشًا أو إضافة، لإلقاء ضوء على جانب جوهري. وبعدًا به نستكمل:

ذلك حول تاريخ التآمر الإخواني ـ الاستعماري ضد ثورات الشعب العربي.

ليس جديدًا ذلك التآمر والتلاقي بينهما!.

ويعد كتاب مارك كورتيس «التاريخ السري لتآمر بريطانيا مع الأصوليين»[45] من المؤلفات المهمة، الموثقة على نحو ممتاز، لتاريخ بدأ منذ وقت مبكر للغاية واستمر إلى اللحظة الراهنة، للعلاقة بين القوى والإمبراطوريات الاستعمارية، بتركيز خاص على بريطانيا، وجماعات التيار السياسي الإسلامي، بخاصة الإخوان المسلمون، بما انطوت عليه تلك العلاقة والصلات من مواقف ومحطات تصل إلى تواطؤ وتآمر، ضد آمال وثورات الشعب العربي، تؤكدها براهين كثيرة ووثائق بدقة على امتداد الكتاب.

### على سبيل المثال[46]:

«على وجه التأكيد، كان المسئولون البريطانيون يرصدون بانتباه أنشطة الإخوان المعادية للنظام (في مصر بعد 1952)، ويعترفون بأنها قادرة على أن تشكل

(45) ترجمة كمال السيد، عن المركز القومي للترجمة ـ القاهرة 2012.

(46) الفصل الثالث ص 112.

تحديًا جادًا لعبد الناصر. وهناك أيضًا أدلة على أن البريطانيين أجروا اتصالات مع التنظيم في أواخر 1955 ، عندما زار بعض الإخوان الملك فاروق، الذي كان حينذاك منفيًا في إيطاليا ، لبحث التعاون ضد عبد الناصر، ومنح حسين ملك الأردن قادة الإخوان جوازات سفر ديبلوماسية لتيسير تحركاتهم لتشكيل تنظيمات ضد عبد الناصر ، في حين قدمت السعودية التمويل. كما وافقت المخابرات المركزية على تمويل السعودية للإخوان ليعملوا ضد عبد الناصر ، حسبما قال روبرت باير المسئول السابق بالوكالة».

**وعلى سبيل المثال أيضًا[47]:**

«في سبتمبر 1970 ، كان الملك حسين يسحق الفلسطينيين، وتولى أنور السادات نائب الرئيس رئاسة مصر عند وفاة عبد الناصر. ولم يغب عن الرئيس المصري الجديد قرار الإخوان المسلمين بالوقوف إلى جانب الملك حسين في الأردن، وكانت له علاقات قوية مع الإخوان المسلمين ترجع إلى الأربعينيات. وباعتباره رئيسًا ، رفض السادات قومية عبد الناصر العربية، وطهر الحكومة من الناصريين وطرد المستشارين السوفييت في 1972 ، وبدلًا من ذلك، كانت إستراتيجية السادات هي أسلمة المجتمع المصري وشكل تحالفًا جديدًا مع الولايات المتحدة. وكانت واشنطن جد متلهفة للعمل مع السادات لكي تنقل مصر إلى جانب الولايات المتحدة في الحرب الباردة إلى حد أن صناع السياسة ومسئولي المخابرات «اعتبروا إعادته لليمين الإسلامي أمرًا حميدًا وشجعوه ضمنًا». والواقع، أن سياسات السادات ساعدت في التعجيل ببزوغ التطرف الإسلامي العالمي. وكان هذا بالنسبة لبريطانيا مثلما هو بالنسبة للولايات المتحدة حالة من عودة الدجاج إلى مجثمه ليبيت فيه. فقد ظل البريطانيون يتآمرون مع القوى المتأسلمة ضد عبد الناصر، عدوهم الرئيسي في الشرق الأوسط طوال الثمانية عشر عامًا السابقة».

(47) الفصل السادس من ص 167 إلى ص 169.

«بحلول منتصف السبعينيات، كان السادات بدعم من السعوديين، يسمح للإخوان المسلمين بالعودة من المنفى الذي فرضه عبد الناصر عليهم في السعودية، حيث أصبح كثيرون منهم أثرياء. وفي الوقت نفسه، أقام السادات علاقة سرية مع كمال أدهم، رئيس المخابرات السعودية، مما شكل وفاقًا مصريًا سعوديًا جديدًا وقطيعة حادة مع العداوة المريرة في ظل عبد الناصر. وشد الإخوان المسلمون الذين حررهم السادات الرحال تجاه الجامعات المصرية». وفي ذلك الوقت بدأ المثقفون المتأسلمون في حرم الجامعات ينشرون أفكارهم في كل أرجاء العالم الإسلامي، مستفيدين من الشبكات والمنح المالية المقدمة من الوهابيين السعوديين، خاصة في أعقاب النزاع العربي الإسرائيلي في 1973. «وشجعت إدارات الأمن في عهد السادات صعود الإسلام الراديكالي بالمساعدة في تكوين مختلف المجموعات الصغيرة من المتشددين بغية التصدي لبقايا المجموعات الطلابية التي كان يقودها الناصريون والماركسيون».